وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

Mohamed Boudiaf University of Msila
Faculty of Economic, commercial and
Department of Finance and Accounting

العنوان :

محددات التعثر المالي في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: مزعاش سهى

لجنة المناقشة

بن وارث حجيلة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
دغفل فاطمة	أستاذ محاضر –ب–	مقررا ومشرفا
أحمد ميلي سمية	**أستاذ محاضر** –أ–	ممتحنا

2023-2022

قال الله تعالى:

قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

الآية31 من سورة البقرة

إهداء

عند وصولنا إلى لحظات النجاح والسعادة، نتذكر دومًا الأشخاص

الذين قدموا لنا الدعم والتقدير، وحين أتذكر من ساعدني وشجعني،

ووقف بجواري لا أجد خيرًا من أمي لأهديها نجاحي، فسنوات من التعب

والألم، والحرمان، سنوات كانت فيها الأب والأم والصديق والصاحب

والسند، تجعلها تستحق أن تكون أول من أهديهم نجاحي

إلى أخي حفظه الله الذي كان السند والأب الذي لم أجد من العبارات

ما يوفي حقه أبدا، جزاه الله خير الجزاء، وأسعدك الله في الدارين

إلى خالتي حبيبتي التي كانت معنا في السراء والضراء

إلى إخوتي ذاذا وزكري حفظكما الله وسدد خطاكم أينما كنتم

إلى أعز صديقاتي كل بإسمها

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " دغفل فاطمة " على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

وكل الشكر والتقدير إلى الدكتور " شريط صلاح الدين " الذي ساهم في إتمام هذه الدراسة بدعمي وتوفير مختلف المراجع.

وكل التقدير والاحترام لجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-جامعة المسيلة-الشكر الجزيل لمجهوداتهم المبذولة وإلى كل من حفزنا وساعدنا ولو بكلمة.

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الاشكال و الجداول	
مقدمة	ب_ح
الفصل الأول: التعثر المالي والبنوك النجارية الإطار المفاهيمي	
تمهيد.....	10
المبحث الأول: الأسس النظرية للتعثر المالي.....	11
1-1المفاهيم المختلفة للتعثر	11
1-2 أسباب التعثر المالي.....	13
1-3 مراحل التعثر المالي	16
المبحث الثاني: محددات التعثر المالي في البنوك التجارية.....	18
2-1 الربحية.....	18
2-2 السيولة.....	21
2-3كفاءة رأس المال.....	24
2-4 الرافعة المالية.....	25

2-5 مؤشر الكفاءة.....	26
المبحث الثالث: مدخل حول البنوك التجارية.....	26
3-1 نشأة البنوك التجارية.....	26
3-2 تعريف البنوك التحارية.....	27
3-3 وظائف البنوك التجارية.....	27
3-4 أهداف البنوك التجارية.....	29
خلاصة الفصل.....	30
الفصل الثاني:دراسة ميدانية	
تمهيد.....	32
المبحث الأول: تقديم البنك محل الدراسة.....	33
1.1 التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	33
2.1 أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	34
3.1 الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	35
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.....	39
المبحث الثالث: محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.....	39
1.3 التحليل بمؤشرات الربحية	40
2.3 التحليل بمؤشرات السيولة.....	41
3.3 التحليل بمؤشرات كفاءة رأس المال	42

خلاصة الفصل	44
الخاتمة	46
قائمة المراجع.....	
الملاحق.....	
الملخص.....	

فهرس الأشكال والجداول

فهـــرس الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج الدراسة الافتراضي.....	و
2	التصميم العام للدراسة.....	ز
3	الصعوبات المالية للمؤسسة المتعثرة.....	16
4	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	38

فهـــرس الجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الإفلاس والإعسار المالي والفشل المالي والتعثر المالي.....	12
2	تصنيف أسباب الفشل المالي حسب الأهمية النسبية لها.....	15
3	مؤشرات ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2022.....	40
4	بعض مؤشرات سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة2022.....	41
5	مؤشرات كفاية رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2022.....	42

مقدمـــة

1.تمهيد:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الإئتمان المصرفي لما لها في دور كبير في دعم وتنشيط الإقتصاد وزيادة فعاليته، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة وبعناصرها الإئتمانية والنقدية وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد الإقتصاد الوطني، ويعتبر النظام المصرفي من أهم العوامل المؤثرة على النظام المالي الذي يؤثر على الإستقرار المالي، إذ إستحوذ هذا الأخير على عناية بالغة على المستوى العالمي نظرا لتعدد الأزمات المالية، حيث تعرض النظام المالي العالمي إلى إختلالات حادة نتيجة للأزمات العالمية.

وبقدر ما تتصف المؤسسات الإقتصادية بأنها مخرج لعلاج مختلف المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، فإنها قد تكون أكثر خطورة على الإقتصاد في حالة تعثرها، فالإختلالات المالية التي يمكن أن تصادفها المؤسسات من خلال دورة نساطها قد تؤدي إلى الإفلاس في حالة فشلها، فحدوث التعثر من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير مرضية بالنسبة للأطراف المباشرين وغير المباشرين المتعاملين مع المؤسسة، وبالنسبة للمؤسسة في حد ذاتها فهي تظطر للجوء إلى مصادر خارجية لتمويل مشاريعها بهدف ضمان إستمرار نشاطها.

ويعتبر التعثر المالي من أهم المخاطر التي تحدق بالمؤسسة الإقتصادية لما يرتبه من اثار سلبية تمتد ليس فقط إلى المعنيين بها بل يمتد إلى الإقتصاد الوطني وحتى الإقتصاد الدولي أحيانا، حيث شهد العالم مؤخرا حالات عديدة من الفشل والتعثر المالي في الشركات ذات السمعة العالمية، فمن الطبيعي أن الصناعة المصرفية محفوفة بالمخاطر، إلا أن إقبال البنوك على تحملها دون دراسة جدية لنتائجها قد يهدد إستمرارية بقائها مما يؤدي إلى الإنهيار الذي قد يسبب أزمة، حيث يعتبر التعثر بشتى أنواعه في الجهاز المصرفي الجزائري مشكلة رئيسية قد مست بعض المصارف الجزائرية خلال السنوات الماضية، والذي نتج عنه كم هائل من أزمات الديون المتعثرة والتي لم تكن متوقعة سواء من حجمها أو درجة خطورتها، وترجع أسبابها إلى عوامل عدة سيتم التطرق لها تفصيليا في هذه الدراسة.

2-عرض الإشكالية:

تسعى البنوك جاهدة للإبتعاد عن التعثرات والأزمات المالية، فهي تبحث عن مؤشرات ونسب تمكنها من التمييز بين المؤسسات والعملاء الناجحين والمستعدين للوفاء بإلتازامتهم، وبين المتعثرين والعاجزين عن ذلك.

بناءا على ما سبق تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل محددات التعثر المالي في البنوك التجارية؟

من خلال السؤال الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تمثلت مراحل التعثر المالي في البنك التجاري؟
- ما هي مختلف محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1.3. الفرضية العامة:

تتمثل محددات التعثر المالي في البنوك التجارية: نسبة الربحية، نسبة السيولة، كفاءة رأس المال، حجم نشاط المؤسسة، نسبة الرافعة المالية، نسبة الكفاءة؛ حيث يعتمد كل بنك تجاري محددات ما.

1.1.3. الفرضيات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: تتمثل مختلف مراحل التعثر المالي في البنك التجري محل الدراسة: معرفة العيوب والتغاضي عليه، التعايش معه، حدوث الأزمة.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: تتمثل محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: الربحية، السيولة، كفاءة رأس المال.

4. أهمية الدراسة وأهدافها:

1.4. أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع التعثر المالي لتأثيره على أداء البنوك التجارية في ظل المنافسة المحيطة بها نذكر منها:

- توضيح مدى أهمية التشخيص المالي المبكر للبنوك التجارية لتفادي التعثرات المالية المستقبلية.
- توضيح ضرورة متابعة الوضعية المالية للمقترضين والغوص في تفاصيل مركزهم المالي للتأكد من قدرتهم على الوفاء.

2.4أهداف الدراسة:

يمكن صياغة أهداف الدراسة وفقًا للنتائج التي تسعى الباحثة لتحقيقها سواء على المستوى النظري أو الميداني وذلك كما يلي:

- استجلاء وتحليل ظاهرة التعثر المالي وكيفية تشخيصه وتحديده لتحقيق الإستقرار الإقتصادي؛
- معرفة محددات التعثر المالي في البنوك التجارية والتمييز بينها وحسابها بمؤشراتها الصحيحة؛
- محاولة الإطلاع على كيفية نوظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية وحساب المؤشرات الخاصة بالتعثر المالي؛
- تقييم الوضع المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومعرفة ما أذا كان مهدد بخطر التعثر المالي.

5.مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع وإرتباطه بالتخصص مالية وبنوك؛
- الأهمية البالغة التي يحظى بها الإستقرار المالي في البنوك التجارية والإستعداد لجميع التعثرات المالية؛
- تقديم إضافة في هذا المجال من خلال دراسة حالة لبنك تجاري.

6. الدراسات السابقة

سواءً بالنسبة للدراسات السابقة العربية أو الأجنبية نجد الكثير منها يعالج إشكاليات مختلفة ولكنها ذات صلة بموضوع الدراسة، محددات التعثر المالي في البنوك التجارية، لذلك لا يتم ذكر هذه الدراسات لأنه من الصعب حصرها بل يكاد يكون مستحيلا عرضها وتحليلها جميعا في إطار موضوعي محدد، وبالتالي يتم التركيز على الدراسات المرجعية التي تم الاعتماد عليها في تطوير نموذج الدراسة وتحليل أهم محددات التعثر المالي في البنوك التجارية.

-دراسة لعراف زاهية تحت عنوان: **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، تحت الإشكالية التالية: كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية؟

كان أهم ما خلصت إليه الدراسة: نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف وإختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية، لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنك.

-دراسة بن سماعيلي كوثر تحت عنوان: **التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة الجزائر، 2019، تحت الإشكالة التالية: هل يمكن للبنوك معالجة التعثر المصرفي؟

كان أهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي: التعثر المصرفي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.

-دراسة **مسيلي الحسين، راجعي حمزة**، تحت عنوان: **أهمية إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك التجاري، مع التركيز على أهمية تقييم الأداء المالي بإستخدام مختلف أدوات التحليل المالي والمؤشرات المناسبة.

-دراسة العايب سفيان، ارفيس عبد القادر، تحت عنوان: إدارة السيولة والربحية في ظل الأزمات المالية، دراسة تحليلية لحالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وأدوات السيولة، مع التركيز على مخاطر السيولة وتأثيرها على القرارات الإستثمارية.

-**دراسة إنتصار سليماني** تحت عنوان التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الإقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الإقتصادية، كاية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، هدفت الدراسة إلى توضيح أسباب التعثر المالي وكيفية علاجه، إبراز أهمية التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه، تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع التي تدور في الساحة العالمية، نظرا لحداثتها أولا ولخطورة الوضع في حالة تفاقم المشكلة ولم يتم تدارك الوضع.

7. أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة: من خلال عرض الإشكاليات التي حاول الباحثون والمختصون معالجتها في الأبحاث والدراسات السابقة يتبين ما يلي:

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعثر المالي، يتضح اتفاق دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع فقد استخدمت المنهج الوصفي وهو المنهج الذي سيستخدم في دراستنا، كما اعتمدت الدراسات السابقة على التحليل بواسطة البرامج الإحصائية ومختلف النماذج التحليلية كأداة لجمع البيانات، وهو ما اعتمدنا عليه في

دراستنا، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث بيئة تطبيق الدراسة فقد طبقت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة، بينما دراستنا ستطبق في بيئة محلية (ولاية المسيلة)، اختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا من حيث مجالات تطبيق الدراسة فالدراسات السابقة (عدم التركيز على جميع محددات التعثر المالي). أما من ناحية الاستفادة من الدراسات السابقة فقد استفدنا مايلي:

- إعداد الإطار النظري للدراسة وبناء أداة الدراسة.
- الاطلاع على مناهج البحث التي اتبعتها هذه الدراسات، وأساليب التحليل بها.
- صياغة فرضيات الدراسة التي نهدف إلى التأكد منها في دراستنا.

8. هيكلة الدراسة وخطتها البحثية:

تتضمن هيكلة الدراسة وخطتها البحثية: نموذج الدراسة الافتراضي، التصميم العام للدراسة والمحاور الأساسية في خطتها البحثية، لتوضع في الأخير صعوبات الدراسة، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة الافتراضي

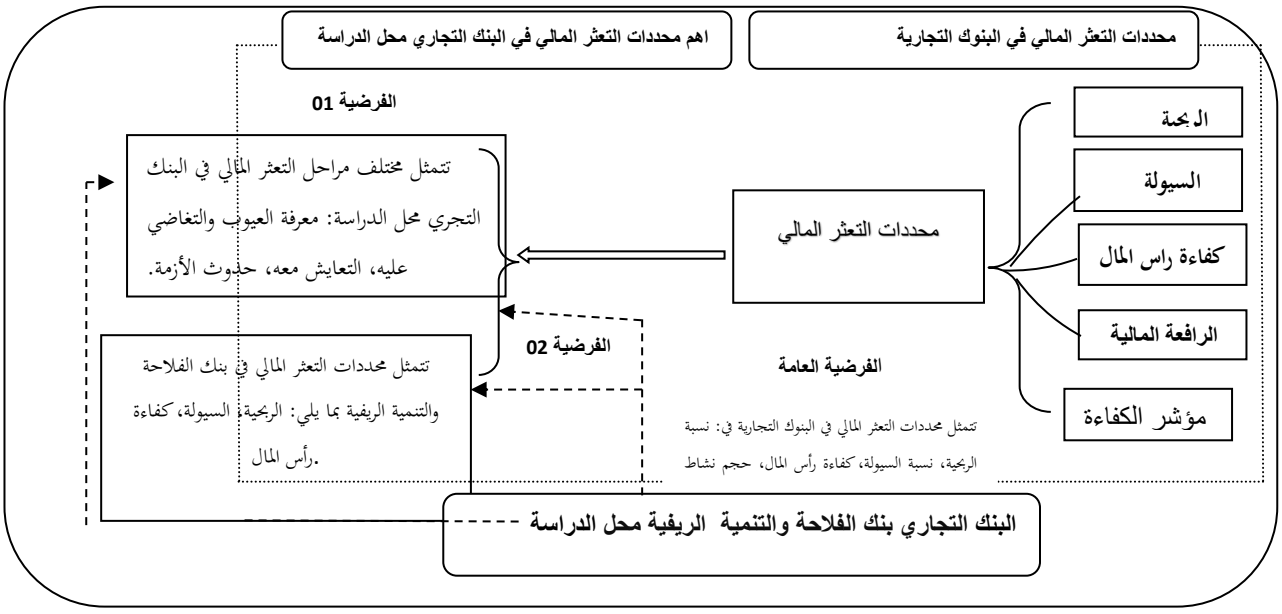

يربط نموذج الدراسة بين محددات التعثر المالي وتطبيقه في البنك التجاري محل الدراسة، فبالنسبة لمتغير محددات التعثر المالي تمثله اهم محددات التعثر المالي، أما المتغير الثاني وهو تطبيق اهم محددات التعثر المالي في البنك التجاري محل الدراسة، فالواقع يظهر في مراحل التعثر المالي في البنك التجاري محل الدراسة، أما أهم محددات التعثر المالي تظهر في مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، كفاءة رأس المال.

9. التصميم العام للدراسة:

يظهر الشكل أدناه التصميم الهيكلي من المقدمة إلى الفصول إلى الخاتمة ومكانة كل ذلك في الدراسة.

الشكل رقم (02): التصميم العام للدراسة

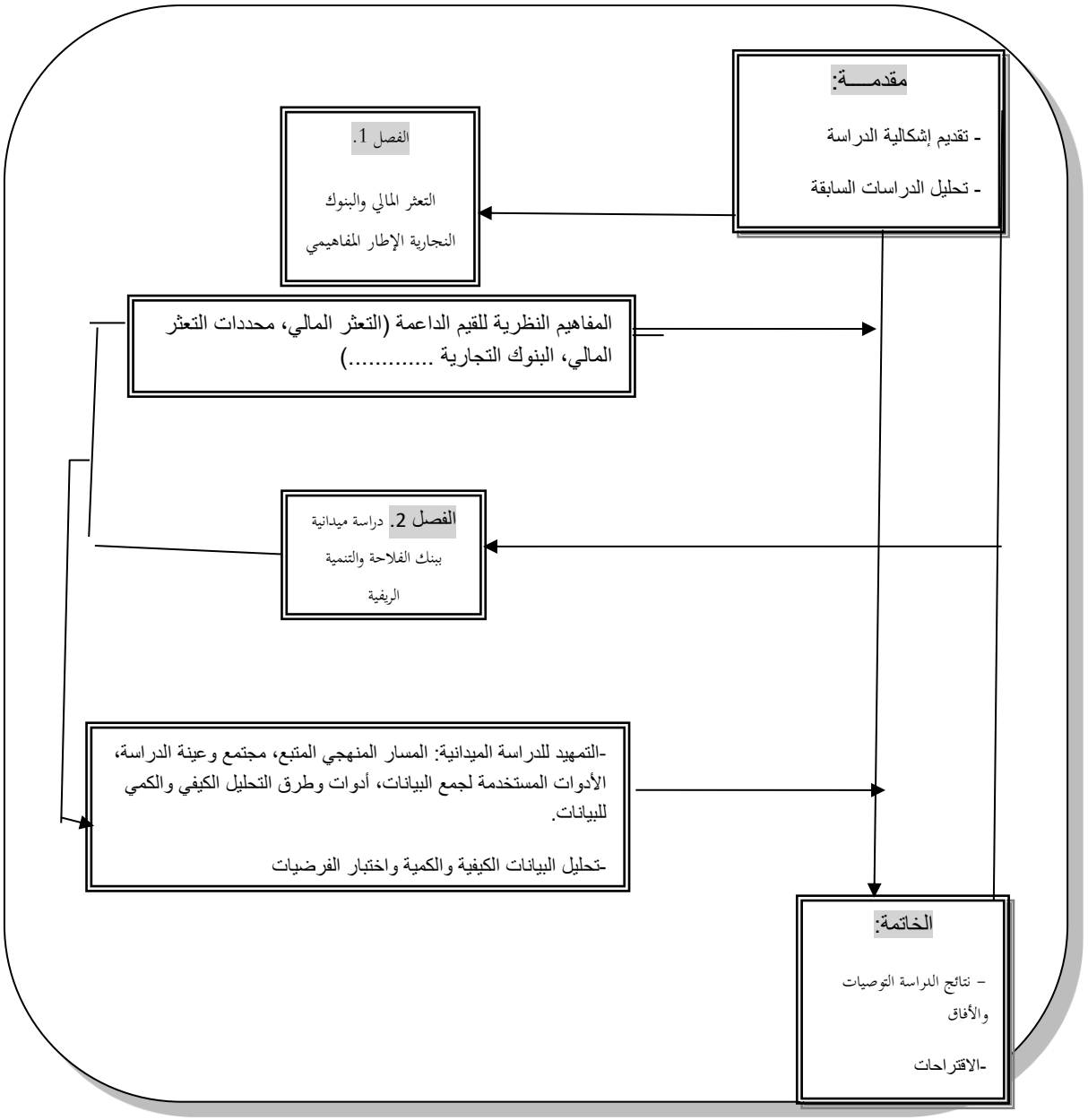

يتضح لنا من الشكل السابق أن الدراسة قسمت إلى فصلين إضافة إلى المقدمة والخاتمة، عالج الفصل الأول الجانب النظري للموضوع، والفصل الثاني متعلق بالجانب الميداني للدراسة وذلك كما يلي:

تعبر المقدمة عن الجانب المنهجي العام للدراسة والذي يبنى عليه تصميم الفصول الأخرى وحتى نتائج الخاتمة، وهي تتضمن تقديم الإشكالية، المعالجة المنهجية للدراسة، تحليل الدراسات السابقة وتوضيح ما ستضفيه الدراسة مقارنة معها، وهيكلة الدراسة وخطتها البحثية.

تطرقنا من خلال الفصل الأول للإطار ألمفاهيمي للتعثر المالي، ومحددات التعثر المالي، ختاما بالبنوك التجارية، ثم انتقلنا إلى الدراسة الميدانية من خلال الفصل الثاني، تحت عنوان دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول إلى التعريف بالبنك محل الدراسة في حين تطرق الثاني لأهم النقاط محل الدراسة. لنختم بحثنا هذا بخاتمة تعرضنا فيها لنتائج الدراسة، اقتراحاته وتوصياته وآفاق الدراسة.

12. صعوبات الدراسة:

واجهت الباحثة صعوبات عديدة:

- قلة الدراسات التي تناولت محددات التعثر المالي في البنوك التجارية الجزائرية.
- صعوبة الحصول على الوثائق المالية للمؤسسة بالأرقام الصحيحة والجديدة.

الفصل الأول

التعثر المالي والبنوك التجارية/

الإطار ألمفاهيمي

تمهيد

تعد البنوك التجارية من أهم ركائز التقدم الإقتصادي، حيث تساهم في تمويل المشاريع الإستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تسيير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية، لما لها من مكانة خاصة وهامة نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية الإقتصاد الوطني وتمويله بالموارد اللازمة لتحريك عجلته.

وفي ظل هذا التطور الحاصل في المنظومة الإقتصادية بسبب تزايد الطلب على الخدمات المصرفية والمنافسة بين البنوك على المستوى المحلي والدولي، فقد أصبحت البنوك تواجه أزمات وتعثرات مالية قد تعيق سير نشاطها وزعزعة إستقرارها إذ لم يتم تشخيص محدداتها ومعالجتها في الوقت الباكر، وهو الأمر الذي شهدته مؤخرا المؤسسات المالية الكبرى نتيجة المخاطر المحيطة بالنظام المصرفي.

على ضوء ما سبق سيتم التعرف على التعثر المالي والبنوك التجارية والمحددات التي تربط بينهما من خلال ثلاث مباحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتعثر المالي

المبحث الثاني: محددات التعثر المالي في البنوك التجارية.

المبحث الثالث: مدخل حول البنوك التجارية.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتعثر المالي

هناك بعض الإختلافات بين الباحثين حول إستخدام مصطلح التعثر المالي، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في المؤسسة.

ولهذا سنقوم بتعريف كل مفهوم على حدة.

1-1 المفاهيم المختلفة للتعثر:

الإفلاس: ويعني ذلك عندما تتوقف المؤسسة عن تسديد ألتزامتها تجاه الغير في تاريخ إستحقاقها يتم إشهار إفلاسها بحكم قضائي من قبل المحكمة المختصة وذلك من أجل تصفيتها وبيعها وتسديد ألتزامتها بما يتاح من إمكانيات مالية، وكذلك الأمر عندما تتعرض المؤسسة إلى خسائر متكررة قد تلجأ إلى إعلان إفلاسها على الرغم من أن القانون لا يلزمها بذلك حيث أنها تقوم بتسديد إلتزامتها تجاه الغير وهذه الحالة تدعى بالإفلاس المالي. (فلوح، 2008-2009، صفحة 221)

العسر المالي: تعبير عن الحالة التي لا تكون فيها السيولة النقدية المتوافرة لدى المؤسسة كافية لتسديد الإلتازامات تجاه الغير، ويظهر العسر المالي بشكلين عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي. ويمكن القول أن العسر المالي الفني ينشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، نتيجة لضعف ربحيتها، وبما أن إجمالي الأصول لديها يفوق إجمالي المطالب، فإنها تملك فرصة تجاوز هذه الأزمة دون الوصول إلى حالة إفلاس. أما بالنسبة للحالة الثانية والمتعلقة بالعسر المالي الحقيقي، فإن المؤسسة قريبة جدا من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد إلتزامتها، بالإضافة إلى كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجودتها يقل عن إجمالي إلتزامتها. (Edward I. Altman and Edith Hotchkiss, 2006, p. 04)

الفشل المالي: مفهوم عام يختلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، وتجدر الإشارة الى أنه يجب التمييز بين الفشل الإقتصادي والفشل المالي. (الشريف ريحان، 2007)

- **الفشل الإقتصادي:** في هذه الحال لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معتدل على إستثمارتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب، وذلك عندما تكون الفيمة المحاسبية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة المحاسبية لأصولها.
- **الفشل المالي:** وهو ما يهم أدارة الإئتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد إلتزامته من الأقساط المستحقة، وكذلك فوائد هذه الأقساط. (علاء الدين جبل، خالد قطيني وكندة محمد نوري خياطة، 2009، صفحة 306)

- **التعثر المالي**: يعبر مفهوم التعثر المالي عن وضعية فشل اقتصادي قد تكون مؤقتة ظرفية، أو مستمر يؤدي إلى العسر المالي والإفلاس، أي أنها حالة إختلال للنشاط الإقتصادي للشركة الأقل أثرا والأكثر حدوثا في حياتها. (بن سماعيلي كوثر ، 2019، صفحة 7)

يمكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الإضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد إلتزامتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى اخر. وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي. (Thomas Arkan, 2015, p. 234)

نستنتج من التعاريف السابقة التعثر المالي: بأنه عدم قدرة المصارف على الحفاظ على الإستقرار والإستمرار، وعدم قدرته على الوفاء بإلتزامته تجاه الغير ما يؤدي لوقف نشاطه كمرحلة أخيرة من مراحل التعثر.
كما يمكن استنتاج الاختلاف بين التعثر المالي ومختلف المصطلحات المرادفة له في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1) يوضح الفرق بين مختلف مفاهيم التعثر المالي

الإفلاس	الإعسار المالي	الفشل المالي	التعثر المالي
-التوقف عن سداد الديون في مواعيد الإستحقاق	-نقص السيولة النقدية -زيادة الخصوم عن قيمة الأصول	-صافي رأس المال سالب	-نقص العوائد -الخسائر المتراكمة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التعاريف السابقة

2.1. أسباب التعثر المالي:

توجد إختلافات عديدة في تقسيمات الباحثين لأسباب التعثر المالي، فمنهم من قسمها إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة، وأسباب داخلية وخارجية، وتبقى هذه التقسيمات مجرد سبل للتعرف على السبب الرئيسي للتعثر، وسوف نحاول ذكر أهم التقسيمات.

1.2.1. أسباب داخلية وخارجية

يمكن تصنيف أسباب التعثر المالي إلى صنفين: أسباب داخلية متعلقة بالتسيير الداخلي للمؤسسة، بالإضافة إلى عوامل اخرى كضعف وحساسية المؤسسة، ومن الواضح أن كل هذه الأسباب يغطي الاخر، أو وقوع السببين معا يقود إلى نفس النتيجة وهي تعثر المؤسسة. (Hubert de la Brusleri, 1999, p. 298)

الأسباب الداخلية: تتمثل أهم الاسباب الداخلية فيما يلي: (علاء الدين جبل، 2004، الصفحات 188-189)

- عدم كفاية السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج؛
- إجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة؛
- تمويل جزء من الأصول الثابتة من المطلوبات المتداولة؛
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم؛
- الخسائر المتراكمة؛
- عدم السيطرة على المخزون؛
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.

الأسباب الخارجية: أما فيما يخص الأسباب الخارجية للتعثر فهي كما يلي: **:** (كمال أحمد يوسف محمد، 2013، صفحة 92)

المنافسة الشديدة بين المؤسسات؛

- ظروف إقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع تكلفته؛
- عدم إستقرار المناخ للإستثمار؛
- إضطربات في قانون الضرائب والجمارك؛
- تغير سعر الصرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

2.2.1. أسباب مباشرة وغير مباشرة:

يمكن تقسيم أسباب التعثر المالي إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة

الأسباب المباشرة وهي التي تساهم بصورة مباشرة في تعثر المؤسسات ومن هذه الأسباب ما يأتي: : (النعام، 2006، صفحة 39)

- **أسباب إدارية:** إذ أن الأسباب الإدارية تعد عاملا مشتركا في معظم المؤسسات المتعثرة، سواء في مجال الإدارة العليا أو في مجال المواقع القيادية والتنفيذية، أو السياسة الإدارية العامة المطبقة في قطاعات المؤسسة كافة؛
- **أسباب مالية:** وهي تعبر عن وجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسات الذي يرجع الى عدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات الإستثمارية، وعدم كفاية الفوائض المالية التي تتبقى للمؤسسات بعد التوزيعات للقيام بتمويل التوسعات الرأسمالية اللومة لنشاطها، وعدم كفاية مخصصات إهتلاك الأصول الرأسمالية وضعف السيولة لدى المؤسسات وإستخدام الإئتمان في أغراض غير التي منح من أجلها، مما يؤثر تأثيرا سلبا على السيولة الازمة لدوران عملية الإنتاج وعدم القدرة على شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال؛
- **أسباب تسويقية:** تواجه المؤسسات صعوبات في تسويق منتجاتها مما يؤدي إلى تراكم المخزون؛
- **سوء جودة الإنتاج:** إذ أن ظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة قواعد التوحيد لقياس وإختبار الجودة يؤدي إلى ركود المبيعات وتراكم المخزون من الإنتاج تام الصنع؛
- **أسباب فنية:** وتشمل سوء التخطيط في الإستثمار منذ البداية، وأخطاء في دراسة الجدوى الإقتصادية، وإختيار التكنولوجيا، وعدم توفر الخصائص الطبيعية للمواد المناسبة، وأسلوب التشييد للبناء.

الأسباب الغير المباشرة: وهي تساهم بصورة غير مباشرة في تعثر المؤسسات ومنها ما يلي: (النعام، 2006، ص 39-40)

- **الإتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الإقتصاد المحلي والعالمي:** لا سيما أسعار المواد الخام والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة، فينتج عنه تحميل تكاليف الإنتاج بأعباء إضافية لم تكن مأخوذة في الإعتبار عند أعداد الدراسات الخاصة بتكاليف الإنتاج وتسعير المنتج النهائي مما يؤدي لإنخفاض معدلات الربحية أو زيادة الخسائر؛

- **التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها:** التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى إضلال غير قابل للتصويب في هيكلها التمويلي؛
- التغير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الإقتصادي وتعارضها في أحيان كثيرة الشيء الذي يؤثر على الأداء الإقتصادي للمؤسسات من حيث إشاعة عدم الثقة وشيوع حالة عدم الإستقرار.

وتبعا للتحليل الإستطلاعي التي قامت به شركة Dun and bad street المتخصصة في التحليل المالي وتقييم الأداء، فقد حددت أسباب الفشل كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02) تصنيف أسباب الفشل المالي حسب الأهمية النسبية لها:

السبب	الأهمية النسبية للفشل
-عدم كفاءة الإدارة	%93.1
-الإهمال	%2
-التزوير	%1.5
-الكوارث	%0.9
-أسباب أخرى	%0.3

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص279.

ويشير الجدول أعلاه إلى أن أكثر من 90 من الأسباب إنما تعود بغض النظر عن حجم المؤسسة ونوعها وعمرها إلى عدم الخبرة أو إلى عدم كفاءة الإدارة كما قد تؤدي عدم إمكانية تغطية الذمم إلى تقيد الوضع المالي للمؤسسة كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الصعوبات المالية للمؤسسة المتعثر

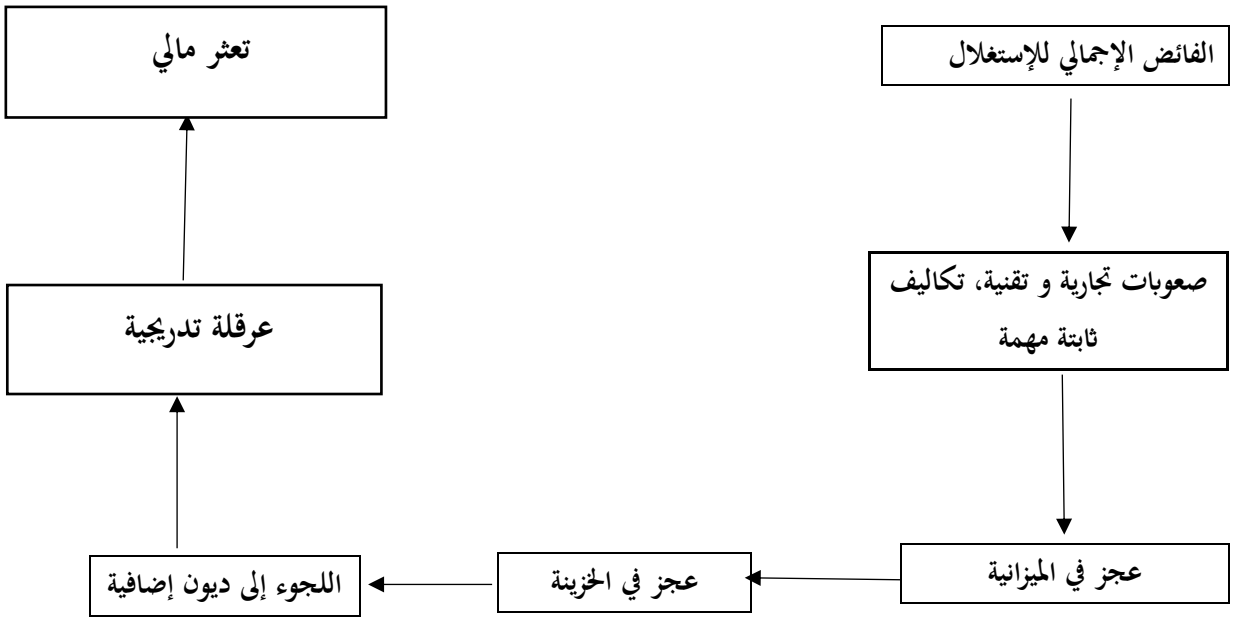

Source: Génica Geal-Ragot Le risque de faillite surveillance et gestion (Paris : Expert-comptable Malesherbes (ECM), 1995), p. 43.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أهم الأسباب المؤدية للتعثر المالي في المؤسسة، بحيث يؤدي الفائض الإجمالي للإستغلال إلى إختلال التوازن في التكاليف الثابتة وظهور مشاكل تجارية وتقنية تؤثر على النشاط الإقتصادي للمؤسسة، والذي يؤثر بدوره على أرقام الميزانية والتي تؤدي لا محالة لعجز الخزينة، مما يستدعي على المؤسسة الإستدانة واللجوء للقروض، وبهذا تكون المؤسسة في أزمات مالية تؤدي بها للتعثر المالي تدريجيا.

3.1. مراحل التعثر المالي:

تمر المؤسسة عبر مراحل عديدة قبل أن تصل لمرحلة إنهاء النشاط، فهي لا تتعثر فجأة، فالإضطراب الصناعي ينشأ غالبا داخل المؤسسة منذ فترة طويلة ولكن لا يظهر فجأة، ثم ينعكس تدريجيا في السجلات المحاسبية.

هناك مراحل عديدة للتعثر المالي نذكر منها: **(فلوح، 2008-2009، الصفحات 224-225)**

1.3.1.مرحلة إكتساب عيوب محددة:

وهي البداية الحقيقية للتعثر الناتج عن عيوبا لم ينتج عنها فساد أو خطأ واضح في إدارة المؤسسة، وتعتبر لحظة إختبار وتحدي للإدارة، فإذا تنبهت وأدركت الخطورة تم تجاوز إمكانية الدخول في مسار التعثر وإذا أغفلته تكون قد

دخلت إلى هذا المسار، ومن أمثلة هذه العيوب تلك التي تتركز في إدارة المؤسسة وخاصة في المستويات العليا منها، ومن أهمها أن يكون المدير المالي يتميز بسلطة مطلقة مما يؤدي إلى إلغاء دور المديرين التنفيذيين، أو يجمع شخص واحد منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أي الجمع بين السلطة التنفيذية والرقابة على التنفيذ، أو أن تكون الادارة غير قادرة على التكيف مع مستجدات الظروف التي تحيط بها، ومن الأمثلة العملية على ذلك الدخول في إلتزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا أو أخذ قرض دون الحاجة إليه.

2.3.1. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

ترتكب إدارة المؤسسة في بعض الأحيان أخطاء جوهرية وتأتي هذه الأخطاء نتيجة لذلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة، في هذه المرحلة قد يقوم بعض خبراء المؤسسة بدق جرس الإنذار لتنبيه القائمين على إدارتها إلى خطورة الأسباب المؤدية إلى التعثر، فإذا قابلت الإدارة هذا الإنذار بالتهوين والتقليل من شأنه فإن ذلك يدفع المنذرين إلى عدم الإستمرار في دق ناقوس الخطر.

3.3.1. إستمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقما نتيجة لإرتكاب الأخطاء وإستمرار الإدارة في تجاهل خطورة الوضع بسبب سيطرة لعض متخذي القرار ذوي النفوس الضعيفة على إدارة المؤسسة وبهذا تكون المؤسسة قد بدأت بالسير في طريق الإنهيار وتكون أعراض الوصول إلى التعثر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد.

4.3.1.التعايش مع التعثر:

وهي أخطر المراحل حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المؤسسة وتكون المؤسسة خلالها قد بدأت بلفظ أنفاسها الأخيرة.

5.3.1. حدوث الأزمة المعثرة:

في هذه المرحلة تتسرب المعلومات إلى جميع الأطراف في المحيط الخارجي وهذه المعلومات السلبية عن وضع المؤسسة تدفع بجمهور المتعاملين معها وخاصة الدائنين إلى المطالبة بحقوقهم بشكل يؤدي إلى الأزمة المدمرة للمؤسسة.

6.3.1. معالجة الأزمة أو تصفية المؤسسة:

في هذه المرحلة تعمل إدارة المؤسسة على البحث عن الحلول التي تساعدها على تجاوز الأزمة وتعالج الوضع القائم من خلال عدة بدائل مطروحة كالإندماج، وفي حال تعثر الوصول إلى حل للخروج من الأزق يتم الوصول إلى تصفية المؤسسة.

المبحث الثاني: محددات التعثر المالي في البنوك التجارية

لقد شهد إقتصاد العالم في الاونة الأحيرة تعثر العديد من الشركات العالمية التي إصبحت عاجزة عن الوفاء بإلتزامتها المالية نظرا لإنخفاض تدفقاتها النقدية وتراجع أرباحها وتراكم الخسارة، أي أن التعثر المالي له نسب ومؤشرات يمكن حسابها ومحاولة دراستها جيدا للإبتعاد بالمؤسسة عن التعثر المالي، مثل نسبة الربحية، نسبة السيولة، كفاءة رأس المال، معدل الرافعة المالية.

2-1 الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها : عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدة الجزئية، حيث يتم قياسها إما من خلال العلاقة بين الأرباح و المبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالإستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية. (مفلح عقل، 1998، صفحة 42)

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: (مقيمح صبري، 2014، صفحة 382)

أ- **قرار الإستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إستخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لإقتناء مختلف أنواع موجداتها، ويظهر أثر قرار الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الإستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلأى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب- **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الإستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق مالكين، وديون، ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف إستراتيجي يمكن المصارف من النمو والإستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

2-1-2 العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربيحة، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها.

وقد تم تقسيمها إلى ما يلي:

أولا-العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربيحة المصارف التجارية بما يلي: (خالد أمين ، 2006، صفحة 109)

أ- **الظروف الإقتصادية:** يؤثر النشاط الإقتصادي على الأعمال المصرفية، والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف، وما يحمله هدا النشاط من حالات كالزواج الإقتصادي الذي يزيد معه حجم الودائع بسبب زيادة حجم المبيعات للعملاء وتوسيع أنشطتهم الإقتصادية، ويرافق ذلك الوضع الزيادة على الإئتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة، كالطلب على الإعتمدات المستندية وخطابات الضمان والحوالات وغيرها، الأمر الذي يعني زيادة إيرادات المصارف من الفوائد والعمولات، وبالتالي زيادة ربحيتها، بينما تتأثر ربحية المصارف عكسيا بأوضاع الكساد الإقتصادي الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على القروض وبالتالي إنخفاض الدخل من الفوائد على تلك القروض.

ب- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهة الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه إلتزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والإحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

ج- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير على ربحيتها، إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الإحتياطي النقدي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الإئتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الإئتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

د- الثقافة الإجتماعية والوعي المصرفي: تؤثر الثقافة الإجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر على ربحية المصارف التجارية، كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد

ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جليا من خلال إرتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة.

هـ– المنافسة: تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية وربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، وإضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

و– أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما إزدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما إزداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير على إستثمارات البنوك.

ثانيا– العوامل الداخلية: (–لانا نبيل زهرا، 2014، صفحة 396)

أ– أرباح أو خسارة الأوراق المالية: تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية عن إرتفاع أو إنخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الإستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

ب– أدارة المصرف: تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

ج– هيكل الودائع: تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في إستثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الإعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

د– توظيف الموارد: توجه المصارف التجارية الجانب الأكبرمن مواردها المالية للإستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الإستثمار للمصرف التجاري، إذ أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري.

هـ– أرباح أو خسائر القروض: تؤثر عمليات الإئتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الإئتمان حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح.

2–1–3 مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية:

تتعدد معايير قياس الربحية كما أن كل معيار يمكن أن نشتق منه مؤشرات جزئية، ويمكن إستعراضها فيما يلي:

أ– القوة الإرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس تاريخية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد ويعرف هذا أنه قدرة الإستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة إستخدامه.

ويتم إحتساب القوة الإرادية للمؤسسة بقيمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي: (باسل جبر حسن أبو زعيتر، 2007، صفحة 76)

القوة الإرادية= معدل دوران الأصولx هامش ربح العمليات

أي **القوة الإرادية=صافي ربح العمليات/إجمالي الموجودات**

ومن جهة أخرى فإن العائد على الموجودات يساوي أيضا: صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم إمتلاكها خلال هذه الفترة.

العائد على الأصول ROA= صافي الدخل/إجمالي الأصول

ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حقوق الملكية من خلال مضاعفة حق الملكية (EM) حيث أن الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

EM x ROA = ROE

إذا **العائد على حقوق الملكية =العائد على الأصول xالرفع المالي**

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقصد بمعدل العائد على الحقوق الملكية :مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لإستثمار أموالهم لدى البنك و تحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل، حيث يقاس من خلال المعادلة التالية: (محمد جموعي قريشي ، 2005)

ROE=صافي الدخل/إجمالي حقوق الملكية

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من أموال الملكية، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات، لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للبنك لأنه يعني زيادة في الأرباح المحتجزة، أي زيادة في حقوق الملكية.

2-2 السيولة:

2-2-1 تعريف السيولة: يمكن النظر إلى السيولة أو تعريفها من عدة زوايا:

-تعني السيولة المصرفية إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بما يتلائم مع إحتياجات عملاء البنك وإلتزامته. (فايز تيم،، 2010، صفحة 215)

-السيولة تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة إلتزامته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصريين هما :تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلب الإئتمان، والسلفيات لتلبية إحتياجات المجتمع. (محمد نبيل إبراهيم، 1995، صفحة 06)

-السيولة بمعناها العام:هي مدى توفر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون التأخير.

2-2-2 مكونات السيولة: (حدة رايس، 2009، صفحة 96)

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل.

1-السيولة الحاضرة (إحتياطات الدرجة الأولى)

وهي تتكون من النقود الموجودة بالصندوق، والشيكات تحت التحصيل، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية، والمراسلين بالخارج، والإحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي.

أ- **النقود بالصندوق:** هي مجموعة ما يوجد بحوزة البنك من نقد، سواءا كان مصرفيا أو عملة رسمية أو معدنية، بالإضافة إلى ما قد يتوفر لديه من عملات أجنبية.

ب- **الشيكات تحت التحصيل:** هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذي يقدمونها إليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حسابتهم الجارية، وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على بنك اخر في ذات المدينة، أو على بنك اخر أو فرع لبنك في جهة أخرى.

ج-الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى: ومنها ما يكون على شكل ودائع بإخطار سابق لدى تلك البنوك، فيفقد قوة سيولته إلى أن يحل أجله ويخطر البنك المدين بضرورة رده، ومنه من يكون مستحق السداد كالحوالات النقدية التي تتمتع بسيولة سريعة.

د- الإحتياطي النقدي والحسابات لدى البنك المركزي: هناك نسبة معينة من أصول البنك يحددها القانون في معظم الدول، أو العرف في دول أخرى كإنجلترا، ولابد من إيداع هذه النسبة لدى البنك المركزي بغرض تأمين حقوق المودعين.

2-2-3 مؤشرات قياس السيولة: من أبرز النسب التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمعرفة كفاية السيولة لديها، ما يلي:

أ-نسبة الرصيد النقدي: تعبر نسبة الرصيد النقدي عن العلاقة بين ما يملكه المصرف من موارد سائلة وبين إلتزامته المالية، أما الودائع وما في حكمها فهي تتألف من مجموع الموجودات ويطرح منها حقوق الملكية، وتحسب بالمعادلة التالية: (الكردي، 2009، صفحة 7)

النقدية في الصندوق+النقدية في البنك المركزي+النقدية في المصارف الأخرى

نسبة الرصيد النقدي=

100X _____

إجمالي الودائع + الإلتزامات الأخرى

ب–نسبة الإحتياط القانوني: تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية لدي البنك المركزي لدون فوائد، وبنسبة معينة مما لديها من الودائع، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الإقتصادية والنقدية.

وتحسب بالمعادلة التالية: (الصائغ و أبو أحمد، 2006)

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع x الإلتزامات الأخرى}} \times 100$$

ج– نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الإحتياطات الأولية، والإحتياطات الثانوية على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف.

وتحسب بالمعادلة التالية: (العلاق، 2001، صفحة 122)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية في الصندوق+النقدية لدى البنك المركزي+النقدية لدى المصارف الأخرى+ أوراق تجارية+أذونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع+إجمالي المبالغ المقترضة+ حوالات مستحقة الدفع +صكوك وخطابات بالعملة المحلية لدى البنك المركزي}} \times 100$$

د– نسبة توظيف الأموال: تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة المصرف الإئتمانية، وهذه النسبة ستتند إلى معايير وشروط لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف، مع أهمية وضع التخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الإئتمان مع ملاحظة القدرة الإئتمانية للمقترض وقدرته على إعادة دفع الإلتزامات للجهة المانحة. (عواد، 2015، صفحة 65)

$$\text{نسبة توظيف الأموال} = \frac{\text{الإستثمارات(القروض و السلف)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

هـ– نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الإحتياطات الأولية): تشير هذه النسبة إلى حجم الإحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة المصرف والتي بإمكانها إستخدامها متى تشاء دون عناء أو جهد، ولا تحقق أي عوائد للبنوك، وقدرة هذه الإحتياطات على سد الإحتياطات تحت الطلب. (عبد الخالق، 2010، صفحة 24)

وتحسب بالمعادلة التالية:

النقدية في خزينة المصرف

نسبة السيولة الحاضرة= _____ 100x

الودائع تحت الطلب

2-3 كفاية رأس المال:

2-3-1 مفهوم كفاية رأس المال:

هناك تعاريف عديدة لمفهوم كفاية رأس المال، منها من ركز على وظيفة واحة من وظائف رأس المال وهي الحمالية، ومنها من ركز على عدة وظائف ومن بين أهم هذه التعاريف نجد:

كفاية رأس المال هي قدرة رأس المال على سداد الإلتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الجفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه. (حبار عبد الرزاق، 2009، صفحة 88)

أما بالمفهوم الموسع لكفاية رأس المال الذي يستند إلى أكثر من وظيفة من وظائف رأس المال، فمن بين التعاريف نجد أن تعريف كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي ويستطيع مقابلة الخطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك من ثم نموه. (جميل الزيدانيين السعودي، 1999، صفحة 140)

كما عرف البعض كفاية رأس المال في البنك بأنها: ذلك الرأسمال الذي يوفر الحماية ضد أية مخاطر للبنك، وتكون له القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك. (Nikhat fatima, 2014, pp. 771-776)

2-3-2 أهمية نسبة كفاءة رأس المال:

تتجلى أهمية عنصر رأس المال عند إتصافه بالكفاية فيما يلي: (مونة يونس، 2018، صفحة 694)

- يعد رأس المال عند إتصافه بالكفاءة، صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية.
- تساعد كفاية رأس المال على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال.
- تعد كفاية رأس المال مصدر ثقة لدى المديعين الحاليين والمحتملين، فالحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنه على الإحتفاظ بأمواله لدى البنك، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على إيداع أمواله لدى البنك.
- معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستعملة في تقييم البنوك التجارية، حيث تطبقها البنوك المركزية بالإضافة إلى معايير أخرى في التقييم، ودلك في إطار متكامل يطلق عليه نظام CAMELS، فكلما كانت كفاية رأس المال كبيرة كلما رفع ذلك من تصنيف البنك.

2-3-3 حساب نسب كفاءة رأس المال: (موسى عمر مبارك أبو محيميد، 2008)

معدل كفاية حقوق الملكية =حقوق الملكية / إجمالي الأصول

معدل قدرة البنك على رد الودائع= حقوق الملكية / إجمالي الودائع

معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الأصول

نسبة هامش الأمان = حقوق الملكية / (أذونات الخزانة أوراق مالية مخصومة + سلفيات)

2-4 الرافعة المالية:

2-4-1 مفهوم الرافعة المالية:

هناك العديد من التعاريف التي تخص الرافعة المالية والتي نذكر منها ما يلي:

تعرف على أنها: درجة إعتماد الشركة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروض، أو سندات أو أسهم ممتازة، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرى التي يتعرضون إليها. (منير إبراهيم هندي ، 2008، صفحة 614)

كما تعرف أيضا : بأنها إستخدام أموال الغير (الإقتراض) بتكاليف ثابتة (فوائد ثابتة) على أمل زيادة الأرباح. (علي عباس، 2008، صفحة 229)

كذلك يعبر الرفع المالي عن درجة أو نسبة إستخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول. (علي حنفي، 2008)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الرافعة المالية على أنها: عبارة عن إعتماد المؤسسة على الديون المالية التي تتحصل عليها من المؤسسات المالية ومختلف الجهات المقرضة وذلك من أجل تغطية احتياجاتها المالية المختلفة وتسديد إلتزامتها اليومية سواء قصيرة أو طويلة مع تحقيق أرباح.

2-4-2 أنواع الرافعة المالية: هناك ثلاث أنواع للرافعة المالية كما يلي: (محمد علي العامري، 2007)

- **الرافعة التشغيلية** : تشير الرافعة التشغيلية إلى مدى إستخدام التكاليف الثابتة في هيكل تكاليف الشركة، فإذا كانت تسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي تكاليف الشركة مرتفعة فهذا يعني أن الشركة تتميز برافعة تشغيلية عالية، وتعني الرافعة التشغيلية العالية أن تغيرا صغيرا في المبيعات ينتج عنه تغير كبير في الأرباح التشغيلية الأرباح قبل الفوائد والضرائب، أي ان الزيادة صغيرة في المبيعات ينتج عنها زيادة كبيرة في الأرباح والعكس صحيح.
- **درجة الرفع التشغيلي**: تعرف بأنها التغير النسبي في الدخل التشغيلي، الذي يحدثه تغيير نسبي في المبيعات، أو لمعنى أخر فإن:

درجة الرفع التشغيلي = الهامش على التكلفة المتغيرة/نتيجة الإستغلال

- **الرافعة المالية**: تتمثل الرافعة المالية في إعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم.

حيث تكون الأموال الدائمة في المؤسسة تتكون من أموال المساهمين والقروض طويلة الأجل، فإذا كان أصحاب القروض يتلقون معدلا ثابتا نسبيا على توظيف أموالهم، فإن حملة الأسهم لا يتلقون أرباحا إلا إذا تحققت فعلا ويزيد إيرادهم بزيادة تلك الأرباح، وتقع على المسير المالي في المؤسسة مسؤولية رفع تلك الأرباح.

- **الرافعة الكلية:** وهي قيام المؤسسة بإستخدام كلا الرافعتين المالية والتشغيلية في ان واحد، بقصد التأثير على صافي الربح بعد الفوائد والضرائب.

فالعلاقة بين الرافعة التشغيلية والمالية هو حاصل ضربهما وليس جمعهما ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية:

الرافعة الكلية = الرافعة التشغيلية X الرافعة المالية

2-5-1 مؤشرات الكفاءة:

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك. (القريشي محمد صالح ، 2009)

يتم قياسها بالعلاقة التالية: مجموع المصاريف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية

2-5-2 مؤشرات كفاءة توظيف الموارد:

تقيس مؤشرات توظيف الموارد بالبنك درجة إستثمار الموارد المتاحة في الأصول المتاحة.

ومن أهم هذه المعايير نذكر:

- نسبة الإئتمان إلى الودائع.
- معدل توظيف الودائع.
- نسبة الإستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال.

المبحث الثالث: مدخل حول البنوك التجارية

لقد إحتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية، وتزداد هذه الأهمية مع التطورات التي تطرأ على إقتصاديات الدول، حيث تعتبر البنوك التجارية مثل المؤسسات التجارية تهدف إلى تحقيق الربح، وعلى البنك التجاري بطبيعته أن يعتمد على ثقة الأفراد فيه، وعلى تقديم خدمات مصرفية سهلة وسريعة.

3-1: نشأة البنوك التجارية.

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، حيث لاحظ الصيارفة أن الإيصالات أخذت قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الإلتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف إلى حين إقراضها.

حيث تم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية 1517م، ثم أعقبه في 1609 م إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع اخر، ولأنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814م.

أصبح عدد البنوك يزداد تدريجيا بداية من القرن 18م، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث أن القوانين تقوم بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، أدت تلك القوانين وتعديلاتها إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة، مما أدى إلى إنتشار اثار الثروة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها وإتساع نشاطها، فظهرت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات. (رشاد العصار رياض الحلبي، 2000، صفحة 63)

3-2: تعريف البنوك التجارية:

تعددت تعاريف البنوك التجارية وتشبعت نظرا لتطور نشاطها عبر الزمن وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات التي يشهدها المحيط الإقتصادي الدولي.

فهناك من عرف البنوك التجارية بأنها:

-مؤسسات إئتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل.

- كما انها هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين الذين يملكون أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. (منير أبراهيم هندي ، 1996، صفحة 5)

-كما عرفت أيضا بأنها إحدى المؤسسات الإئتمانية، وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع من الأفراد والمشروعات والإدارة العامة وإعادة إستخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحادت الإقتصادية غير المصرفية. (رضا صاحب أبو حامد، 2002، صفحة 19)

واعتمادا على التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها: وسيط مالي بين أصحاب الفائض والعجز، حيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة وإقراضها إلى أصحاب العجز مقابل فائدة متفق عليها.

3-3 وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف يمكن تقسسيمها إلى وظائف تقليدية واخرى حديثة:

3-3-1 الوظائف التقليدية:

وهي الوظائف التي إعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى، وتتمثل في: (جميل السعودي، 2013)

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع.
- تشغيل موارد البنك، والتي تأخذ الأشكال التالية:

أ. **منح القروض وخلق نقود الودائع:**

يقصد بمنح القروض تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال، أما بلغة الإقتصاد فالإئتمان هو تسليف المال ليستثمر في الإنتاج أو الإستهلاك، ويقوم على الثقة والمدة.

أما خلق نقود الودائع فهو خلق نقود إئتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، ويعكس تداول الأموال بإستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا.

ب. العمليات على الأوراق التجارية تتمثل في:

–التحصيل: أي إستيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الأستحقاق.

– الخصم: وهو دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الإستحقاق، ويحل محله في الدائنية ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل ينقص منها ما يسمى مبلغ الخصم، أو مقابل التمويل المسبق.

– التسليف لقاء الرهن: حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية لدى البنك على سبيل الضمان.

ج– تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء: لتسهيل تأدية مصالح الأفراد والمؤسسات.

د– تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها بطريقتين:

–تحويل داخلي: وهذا عندما يكون الموقع على الشيك (أو صاحبه) والمستفيد زبائننا لدى نفس البنك، وتتم العملية بزيادة أو إنقاص في الحسابات الخاصة بكل منها.

–تحويل من غرفة المقاصة: والموجودة على مستوى البنك المركزي، أين تم تبادل الشيكات بين البنوك لتسوية الحسابات.

هـ– تمويل التجارة الخارجية: وذلك من حلال فتح الإعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات التصدير والإستيراد وذلك من خلال الربط بين بنك المصدر والبنك المستورد.

و– التعامل بالعملات الأجنبية: وذلك من خلال شراء وبيع هذه العملات بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف.

ز– تأجير الخزائن الحديدية الأمنة لعملائها.

3–3–2 الوظائف الحديثة: (نوال جمعون ، 2004)

أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغيير الإقتصادي والتكنولوجي، ويتمثل أهمها في الاتي:

أ– تسديد مدفوعات العملاء من فواتير وتقديم الدراسات والإستشارات لهم، فنتيجة للخبرة المكتسبة لدى البنوك التجارية، أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لإنشاء المشاريع وكذا توجيههم إلى مجالات

معينة تكون أكثر ربحية، حيث يتم من خلال الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل، طريقة السداد وتواريخها.

ب- إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية: أي العمليات بالأسهم والسندات بيعا وشراء لمصلحة العملاء والمساهمة في إصدارها لشركات المساهمة.

ج- تمويل الإسكان الشخصي: وذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يتجاوزه.

د- المساهمة في خطوط التنمية الإقتصادية: وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لاجال قصيرة إلى الإقراض لاجال متوسطة وطويلة نسبيا.

هـ- تقديم خدمات البطاقة الإئتمانية: وهي بطاقة إعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي إستحدثتها البنوك التجارية، وهي عبارة عن بطاقة تحتوي على معلومات عن إسم المتعامل ورقم حسابه بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتعاقدة مع البنك على قبول منح الإئتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك.

و- تحويل العملة للخارج.

3-4 أهداف البنوك التجارية:

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية والمتمثلة فيما يلي:

3-4-1 الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار إلى المصادر التي تحقق له أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى، ما يحقق له معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس مال البنك. (طارق عبد العال حماد، 2005)

3-4-2الأمان (الضمان): من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر إرتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرين، ولما كانت تعتمد البنوك التجارية إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل. (شريط صلاح الدين ، 2009)

3-4-3السيولة: تعتمد البنوك التجارية إعتمادا كبيرا على مصادر الأموال (قصيرة الأجل) التي يقدمها المودعين، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال. معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض في مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد، مما يتحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي إلتزامات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالإحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة

مبالغ نقدية سائلة، لأنه إذا فعل ذلك لن يتمكن من تحقيق أرباح، وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة دون التعرض للخسائر. (بشير عبد العلاق، 2001)

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة النظرية تم معالجة محددات التعثر المالي في البنوك التجارية، وهذا بالتطرق في المبحث الأول لمفهوم التعثر الصحيح ومعرفة أهم أسبابه المختلفة، وكذا معرفة مراحل التعثر والتي قد تساعد في مواجهة الخطر المالي قبل وقوعه، ثم تطرقنا لمختلف محددات التعثر المالي الموجودة في البنوك التجارية، والتي كانت موضوعنا الأساسي وذكر مختلف المؤشرات التي تتواجد في البنوك التجارية بشكل عام، ثم كمبحث أخير تم تناول البنوك التجارية بداية من نشأتها وإعطاء تعاريف مختلفة، مرورا لأهم وظائفها التقليدية منها والحديثة، وأخيرا وليس آخرا وظائف البنوك التجارية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد ما تم معالجة الإطار النظري للجوانب المتعلقة بمحددات التعثر المالي في البنوك التجارية وذلك بالتطرق إلى التعثر المالي، مفهومه وأنواعه، وأهم المراحل التي تمثل التعثر المالي في البنوك التجارية، وبعد التطرق للبنوك التجارية وتعريفها وذكر أهم وظائفها وأهدافها في الفصل الأول، كان لا بد من إسقاط ما تم عرضه في الإطار النظري في صورة تطبيقية، ونظرا لكون موضوعنا يدور حول محددات التعثر المالي في البنوك التجارية، سوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي الذي يحيلنا إلى العمل على الكشوف المالية الخاصة بالمؤسسة، والعمل على تحليل هذه التقارير وحساب مختلف النسب المحددة للتعثر المالي، لذا كانت دراسة الحالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –المسيلة.–

لكي يتم الإلمام بجميع الجوانب قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للبنك محل الدراسة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل محددات الخطر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

المبحث الأول: البنك محل الدراسة

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية.

1-1 تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نظرا للظروف الملحة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره وكذا التنمية الريفية، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الإستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق.

1.1.1 **المؤسسة الأم:**

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 10982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل الهيئة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم السالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له بإعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000 دج ويعتبر زبونه أي شخص طبيعي أو معنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وتنمية الريف.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن مؤسسة عمومية إقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطته، حيث وصل عدد وكالاته إلى 310 وكالة و33 مديرية جهوية منتشرة عبر الوطن، وأصبح يشغل حوالي 7000 عامل بين إطارات وموظفين.

2.1.1.المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904 :

أنشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين اخرين في عين الملح وحمام الضلعة، التي بدأ العمل بهما في سنتي 1984، و1988 على التوالي هذه المنطقة التي تتميز بسهولها الواسعة وإعتماد سكانها بالدرجة الأولى على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور والمساهمة في تنشيط الإقتصاد، إضافة إلى ذلك جاء هذا البنك لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروريتها وجود هياكل متخصصة في مختلف القطاعات الإقتصادية الحيوية، إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية

تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الإقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط مدينة المسيلة.

1.2 أهداف البنك ووظائفه

1.2.1. أهداف البنك: أن الإطار الإقتصادي الجديد يحتم على البنك أن يلعب دورا ديناميكيا أكثر من حاجة تمويل الإقتصاد وجمع الموارد، وبذلك وجب عليه جعل عمليات تدخلاته تتسم بأكثر فعالية، حيث يشهد البنك مرحلة تتسم بالظغوطات، وكذا قيود المنافسة الناتجة عن الوضعية الإقتصادية الحالية، وأمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها والعمل على ترقية توعية الخدمات التي يقدمها من أجل إرضاء حاجات عملائه.

لقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى إستراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي وتتمثل أهم هذه الأعمال في:

- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على أكبر حصة في السوق.
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.
- حشد جميع الإعتمادات وتلقي الودائع الفورية والمؤجلة من شخص مادي أو إعتباري يكتب جميع السندات العمومية ويؤجرها ويرهنها ويوظفها.
- إحترام الضوابط التقنية للسيولة والإئتمان، وتوزيع الشيكات حسب تعليمة السلطة الوطنية وتوجيهاتها.

2.2.1وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم بنك الفلاحة حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الإئتمان بكل أنواعه، وهو يعطي إمتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف، ومن وظائفه الأساسية:

- تمويل هياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- تمويل هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية.

ووفقا للقواعد والقوانين التي يتعامل بها في المجال البنكي والمصرفي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بما يلي:

- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.

- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجار، والمؤسسات الصغيرة والتوسطة).
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- إنشاء خدمات جديدة.
- تطوير شبكاته ومعاملته النقدية.

3.1الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ثلاث هياكل قاعدية وهي:

أولا: المديرية العامة:

هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع منها مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة الذي يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها:

- مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- مراقبة إستعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
- التكوين والتأطير لفائدة العمال.

من أقسام البنك:

قسم الإستغلال والنشاط التجاري: يقوم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

قسم القروض (قروض عامة وخاصة): وهو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص، وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

قسم المديونية القانونية: يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

قسم المفتشية العامة: يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ثانيا: المديرية الجهوية.

هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، فتقوم بمراقبة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها وهي تتكون من:

المدير: من أهم وظائفه:

- عرض البنك بإعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.
- إقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.
- تكون له سلطة على مستوى تعبئة المداخيل.

وكخلاصة تتمثل مهمة المدير الأساسية في تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

السكرتريات.

خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم ب:

- مراقبة الأرصدة والمراسلات من طرف الزبائن.
- تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن.
- مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن.

خلية التكوين:

- تطوير معلومات العمال وتكوين خاص بهم.
- توجيه الأعمال من أجل التكوين.
- إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- تنظيم الملتقيات.
- مسك بطاقة التكوين لكل عامل.

خلية النزاعات: تقوم بتسوية النزاعات إلى جانب:

- متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.
- فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل المنازاعات وإقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لإسترجاع الدين.
- إقتراح المساعدات لخدمات المحامي عند الضرورة.
- التسيير الجيد لمكتب الفرع.

نيابة مديرية الشؤون الإدارية: تتكون من:

- **مصلحة المحاسبة**: تقوم بمراقبة يومية للمحاسبة وللقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، وكذا تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، مراجعة الحاسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.
- مصلحة الوسائل العامة.
- مصلحة المستخدمين.

نيابة مديرية القروض والإستغلال: تتكون من:

- مصلحة القروض.
- مصلحة الإستغلال.

ثالثا: الوكالة:

هي هيئة تابعة للمديرية الجهوية، وهي الخلية القاعدية للنك، حيث بواسطتها يتم الإتصال بالزبائن، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، مثلا رمز وكالة المسيلة904.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المصدر : إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف الموظفين إستنادا على المقررة التنظيمية لسنة 2015

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

في هذا المبحث سيتم معالجة المنهجية المتبعة والبيانات التي تم الإعتماد عليها في إعداد هذه الدراسة والأدوات المستخدمة وطريقة التحليل المستخدمة.

2 الإطار المنهجي للدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على دراسة حالة حيث تعد محورا رئيسيا لإنجاز هذه المذكرة، من خلال هذا المبحث سيتم معالجة المنهج أو الإطار المنهجي المستخدم في هذه الدراسة وكذا ذكر اهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

2-1-**المنهج المستخدم:** يعبر المنهج العلمي عن أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والبيانات لدراسة الظواهر الإجتماعية والإقتصادية، وعليه وبالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري للدراسة، وكذا المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية، وهو ما ينسجم بشكل علمي مع متطلبات الدراسة، وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة وربط العلاقة بينهما، متمثلة في محددات التعثر المالي، والبنوك التجارية.

2-2- البيانات

كون الدراسة تحتوي على جانبين، جانب نظري والآخر تطبيقي، فقد تم الإعتماد في الجانب النظري على عدة مصادر ومراجع تمثلت في: الكتب، المقالات، الملتقيات، وغيرها من الدراسات، وذلك من أجل الإلمام بالإطار النظري لكل متغير من متغيرات الدراسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية كميدان لدراسة حالة بنك تجاري، وذلك لإتمام الدراسة النظرية وتثمينها بالجانب التطبيقي.

2-3- الأدوات المستخدمة :

من أجل إتمام الدراسة تم إستخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، تمثلت بالأساس في المعلومات المقدمة من طرف قسم المالية والمحاسبة بفرع البنك والملاحظات التي تم ملاحظتها أثناء دراسة القوائم المالية، لغرض توفير المعطيات اللازمة والمتعلقة بالدراسة.

المبحث الثالث: دراسة محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

بعد الدراسة الميدانية تبين أن محددات التعثر المالي الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في: الربحية، السيولة، كفاءة رأس المال.

1-2 – مؤشرات الربحية:

يعبر مؤشر الربحية بالنسبة للمؤسسات البنكية عن هدفها أو مدى قدرتها على تحقيق أكبر أرباح، أي قياس مدى تمتع البنك بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة، مراعاة في ذلك بين الربح والسيولة كونه يتعارض معها كهدف.

وتقاس ربحية البنوك بإستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة نجد أهمها ما يلي: (سليمان، 2016-2017، الصفحات 116-115)

- معدل العائد على الحقوق الملكية (ROE). النتيجة الصافية / حقوق الملكية.
- معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية / حقوق الملكية.
- معدل العائد على الأصول (ROA)= النتيجة الصافية / مجموع الأصول.
- الرفع المالي EM = مجموع الأصول / حقوق الملكية.

الجدول (3): مؤشرات ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2022

المعدلات	النسبة المئوية
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = النتيجة الصافية/حقوق الملكية	13.25%
معدل العائد على الودائع =النتيجة الصافية /مجموع الأصول	%1.63
معدل العائد على الأصول (ROA)= النتيجة الصافية /مجموع الأصول	%1.06
الرفع المالي	%11.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالإستناد على معلومات مقدمة من طرف البنك محل الدراسة، الملحق رقم (1)

1-1-2 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من إستثمار أموالهم في نشاط البنك، من الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مائة دينار تم إستثمارها في سنة 2022 حقق في نهايتها عائدا قدره 13.25 دج، وهذا ما يعني أن قيمة الربح بعد الضرائب تمثل (% 12.6) من قيمة إجمالي الأموال الخاصة (تمثل بسط النسبة) وهو ما يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك كفاءة في توليد الأرباح بعد إستثمار الأموال الخاصة وهو ما يتطابق مع المعيار (10%) الخاص بمعدل العائد على الأصول.

2-1-2 معدل العائد على الأصول (ROA)

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات في صافي الربح، حيث تراوحت نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة 1.06 %وهو ما يعني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يملك كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وإستخدام أمثل ويستخدم الطريقة المثلى، كما أنه يتضح أن معدل زيادة الأرباح كان أكبر من معدل زيادة الأرباح كان أكبر من معدل زيادة الأصول، وهذا يدل نظريا على أن البنك تمكن جيدا من إستخدام الموجودات المتاحة لديه لتلك السنة.

2-1-3 معدل العائد على الودائع

يقيس هذا المعدل 1.63% مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي تمكن من الحصول عليها وفيما يتعلق بالبنك محل دراستنا فإننا نجد هذا المعدل أكبر بقليل من معدل العائد على الأصول والسبب في هذا يعود إلى إرتفاع قيمة ودائع العملاء مقارنة بزيادة أصول البنك

2-1-4 الرفع المالي

وهو عبارة عن حصيلة نسبة مجموع الأصول إلى حقوق الملكية، فالبنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فإن ما نلاحظه تبين وبشكل واضح أن البنك يعتمد على المصادر الخارجية في تمويل أصوله.

2-2 مؤشرات السيولة

تعني هذه النسب قياس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزامته من طلبات الموديعين للسحب على الودائع.

الجدول (4) بعض مؤشرات سيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2022

المعيار	النسبة
المعيار النقدي	**38.47**
السيولة القانونية	**58.51**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإستناد على معلومات مقدمة من طرف البنك محل الدراسة الملحق رقم(2)

2-2-1 المعيار النقدي يوضح لنا الجدول أعلاه قيم المعيار النقدي وما تعكسه من نسب مالية حول ما يحتفظ به بنك الفلاحة والتنمية الريفية من نقد جاهز لمواجهة إلتزامات مودعيه، فهذه النسبة38.47 مقبولة لدى البنك تمكنه من مواجهة الأخطار، في العادة ليست هناك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر.

2-2-2 السيولة القانونية

يبين لنا الجدول المستوى الرائع والكبير لسيولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أين سجلت نسبة وهو ما يبين قدرة البنك الكبيرة في تلبية طلبات العملاء على سحب ودائعهم.% 58.51

وهو ما يعزز الثقة بين البنك وجمهور المودعين وهو ما يفسر حركة الودائع وإزديادها في البنك.

2-3 مؤشر كفاية رأس المال

يلعب رأس المال دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين بإعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد أي مؤسسة بنكية، فهو خط دفاعها الأول لتجنب أي خسارة.

الجدول (5) مؤشرات كفاية رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2022

معدل كفاية حقوق الملكية	**12.67%**
معدل قدرة البنك على رد الودائع	**%19.54**
معدل الأصول الخطرة	**%14.17**
نسبة هامش الأمان	**%15.19**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير المالية المقدمة من طرف البنك الملحق رقم(4)

2-3-1 معدل كفاية حقوق الملكية

تستخدم البنوك هذه النسبة12.67% لقياس مدى إعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل إستثمارته، كما تشير إلى مدى درجة كفاية رأس المال في إمتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال الزبائن، ومنه نستنتج أن البنك محل الدراسة لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل إستثمارته، وهو ما يعني أنه يعتمد أساسا على على المصادر الخارجية في موارده، يمكن تفسيره إلى قدرة البنك على توليد أرباح كبيرة من نشاطه،

2-3-2 معدل قدرة البنك على رد الودائع

يقيس هذا المعدل قدرة البنك على رد ودائعه من أمواله المملوكة له، ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن معدل قدرة البنك على رد الودائع مقبول إلى حد ما مقارنة بالنسبة العالمية المحددة ب 10% ، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمكنه رد ودائع الزبائن من الأموال المملوكة له وهذا ما يمثل مؤشر إيجابي للمودعين وللبنك.

2-3-3 معدل الأصول الخطرة

يهتم هذا المعدل 14.17%بقياس مقدار ما يمكن أن تتحمله الأموال الخاصة للبنك من الأصول الخطرة، أي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقد، كما أن عملية بيعها غالبا ما ترافقها بعض الخسائر.

وترجع هذه النسبة إلى زيادة إستثمارات البنك في السندات الحكومية والأوراق ذات العائد الثابت، كما يمكن القول بأن هذه النسبة راجعة للأوضاع الإقتصادية العامة في البلاد.

4.3.2. نسبة هامش الأمان

يعبر هذا المعدل **15.19%** عن مدى الأمان الممنوح للمودعين والذي يفسر قدرة البنك على توليد أرباح كبيرة من نشاطه، وهو الأمر الذي يساعد على إرتفاع زبائن البنك والثقة المتبادلة بين الطرفين، وعلى زيادة إستثماراته، وقد تم حساب هذا المؤشر بإستخدام معيار المعيار التقليدي في حساب كفاية رأس المال.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بعد الدراسة التي أجرينها تبين أن حساب مؤشرات التعثر المالي في البنك قد يساهم في تجاوز التعثر المالي ومجابهته، وأن هذه المحددات تكفي لمعرفة ما إذا كان البنك قد يعاني مستقبلا من تعثر مالي، حيث تمثل مراحل التعثر العامل الأساسي لمجابهة الخطر، فبمجرد تشخيصها وظهورها يجب المعالجة فورا.

من هنا نرى أن محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي مؤشرات جيدة تدل على الوضع الإقتصادي الجيد للبنك، وإنما تدل على أزمات مالية في الوقت القريب والبعيد، وهذا بعد حساب مختلف المؤشرات المرتبطة بالمركز المالي للبنك محل الدراسة.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة:

رغم أهمية نشاط البنوك في الإقتصاديات المعاصرة، إلا أن نشاطها ما زالت تكتنفه العديد من المخاطر التي تؤثر سلبا على ربحيتها ومكانتها لدى العملاء، ويعتبر التعثر المصرفي الناتج عن إرتفاع المخاطر الإئتمانية من أكثر ما يهدد نشاط البنوك، وعليه جاءت هذه الدراسة لتميط اللثام عن التعثر المصرفي من حيث التركيز على تعريفه ومحدداته وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

ونتاجا لهذا يمكن تعريف التعثر المصرفي بأنه مجموعة من المخاطر غير المتوقعة والتي تواجه البنك، والتي تؤدي به إلى وقف نشاطه وبالتالي إشهار إفلاسه كأخر مرحلة من التعثر.

ولتسليط الضوء أكثر على محددات التعثر المالي في البنوك التجارية إرتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، وذلك بالإطلاع على مختلف الأوراق المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حساب المؤشرات الموجودة وتحليلها، والخروج بنتائج تم التوصل إليها بعد الدراسة.

نتائج الدراسة من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج النظرية

- التعثر المالي: هو مجموعة المخاطر غير المتوقعة التي قد يواجهها المصرف، والتي قد تؤدي به إلى وقف نشاطه وبالتالي إفلاسه.
- مراحل التعثر المالي تمثل: في مرحلة إكتساب عيوب محددة، مرحلة التغاضي عن الوضع القائم، إستمرار التعثر والتهوين من خطورته، التعايش مع التعثر.
- البنوك التجارية: وسيط مالي بين أصحاب الفائض والعجز، حيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة وإقراضها إلى أصحاب العجز مقابل فائدة متفق عليها.

النتائج التطبيقية: تمثلت النتائج التطبيقية في الاتي:

- لا يحدث التعثر المالي بشكل مفاجئ، وإنما يكون نتاجا لمجموعة من المراحل المتلاحقة وبالتالي إن كان البنك يملك نظام رقابي قوي وفعال يمكنه التفطن لإحتمالية الوقوع في التعثر، وكما لاحظنا عند حساب مؤشر كفاية رأس المال ان النسبة كانت مرتفعة نوعا ما وهذا يعني أن على البنك الحيطة والحذر والتركيز على نقاط الضعف لإجتناب الأزمات المالية.

وهذا ما تم اثباته في **الفرضية الاولى** المتمثلة: تتمثل مختلف مراحل التعثر المالي في البنك التجاري محل الدراسة: معرفة العيوب والتغاضي عليه، التعايش معه، حدوث الأزمة.

- للتعثر المالي محددات كثيرة قد تكشف عن الأزمات المالية بعد قياسها وتحليلها، وبعد الدراسة الميدانية في البنك تبين أن المؤشرات الموجودة تمثلت في:

-مؤشر الربحية والذي يعبر عن مدى تمتع البنك بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة.

- مؤشر السيولة والذي يقيس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزامته من طلبات المودعين للسحب على الودائع.

-مؤشر كفاءة رأس المال والذي يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين بإعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد أي مؤسسة بنكية.

وهذا ما تم اثباته في الفرضية **الفرعية الثانية** المتمثلة في الاتي: تتمثل محددات التعثر المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: الربحية، السيولة، كفاءة رأس المال.

مقترحات الدراسة: نختم بحثنا هذا بتقديم الإقتراحات التالية:

- يجب على البنك الآخذ بيعن الإعتبار العوامل الإقتصادية والمالية وغيرها من العوامل المؤثرة على التعثر المصرفي عند منح القروض.
- ينبغي على البنك زيادة مختلف إحتياطاتها وبالأخص حجم المخصصات المالية للقروض المشكوك في تحصيلها.
- على البنك محل الدراسة الجيدة لملاءة العملاء ومتابعة نشاطهم للتأكد من إمكانية التسديد.

أفاق الدراسة:

للبحوث والدراسات المستقبلية يمكن إنجازها مستقبلا ومن اجل إثراء وزيادة البحث في هذا الموضوع ومعالجته من كل جوانبه تقترح المواضيع التالية:

- مؤشر السيولة وقدرته على الحد من التعثر المصرفي.
- دور الرقابة المصرفية في تحقيق الإستقرار المالي في البنوك التجارية.
- أساليب معالجة التعثر المالي وفق متطلبات البنوك الجزائرية.

قائمـــة المراجـــع

- **أولا المراجع باللغة العربية :**

أ- الكتب

1-جميل الزيدانيين السعودي، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2009

2-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، 2004

3-خالد أمين، أدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، .2006

4-خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2003

5-رشاد العصار رياض الحلبي ،النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000

6-صافي فلوح، تحليل القوائم المالية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2009.

7-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات،المفاهيم و المبادئ و التجارب، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.

8-علاء الدين جبل، التحليل المالي، الطبعة الأولى، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 2004.

9-علي حنفي. *مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات االستثمار*. مصر: دار الكتاب الحديث.

10-محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم و السندات و تحليل الأوراق المالية، مؤسسة الخليج للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الكويت، 1982.

11-مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1998

12-منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرا رات، مكتبة العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،1996.

ب-المذكرات

1. العايب سفيان، ارفيس عبد القادر، إدارة السيولة و الربحية في ظل الأزمات المالية، دراسة تحليلية لحالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
2. باسل جبر حسن أبو زعيتر. (2007). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين . *رسالة ماجستير* . غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.
3. بوشبور نسيمة، بلعزوق أحلام، إستراتيجية إدارة القروض المتعثرة، مذكرة مقدمة
4. لنيل شعاذة ماستر أكاديمي، جامعة محمد البشير الأبراهيمي، برج بوعريريج،2020.
5. بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية و التنبؤ بالتعثر المصرفي. دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
6. لانا نبيل زهرا،. (2014). أثر السيولة الادراية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية،. *رسالة ماجستير*. جامعة تشرين سوريا.
7. لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020.
8. نوال جمعون، (2004). دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية. *رسالة الماجستير في علوم التسيير*،الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر.

ج-مقالات وملتقيات

1. علاء الدين جبل، خالد قطيني وكندة محمد نوري خياطة، دور المعرفة المحاسبية، في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين، 2009.
2. فلوح، صافي، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، 2008-2009
3. كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، 2013.
4. مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية، مجلة الحقيقة، سكيكدة، 2014.
5. مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، مجلة الحقيقة،2018 .

د–محاضرات

1– شريط صلاح الدين، محاضرات في التقنية البنكية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية والعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

ثانيا– مراجع باللغة الأجنبية

1. -Edward I. Altman and Edith Hotchkiss. (2006). *Corporate Financial Distress and Bankruptcy,*. New -Jersey: John Wiley and Sons, Inc.
2. -Hubert de la Brusleri .(1999) .Analyse financière et risque de crédit) ،.page .(298paris dunod.
3. -Nikhat fatima. (2014). capital adequacy A financial soundess indicator for banks. *journal of finance and managment*, *6*(8), 771-776.
4. -Thomas Arkan. (2015). Detecting financial distress with b-Sherrod model. *Article scientifiques de l'université de Szczecin, N74*.

قائمـــة الملاحق

الملحق رقم(01): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

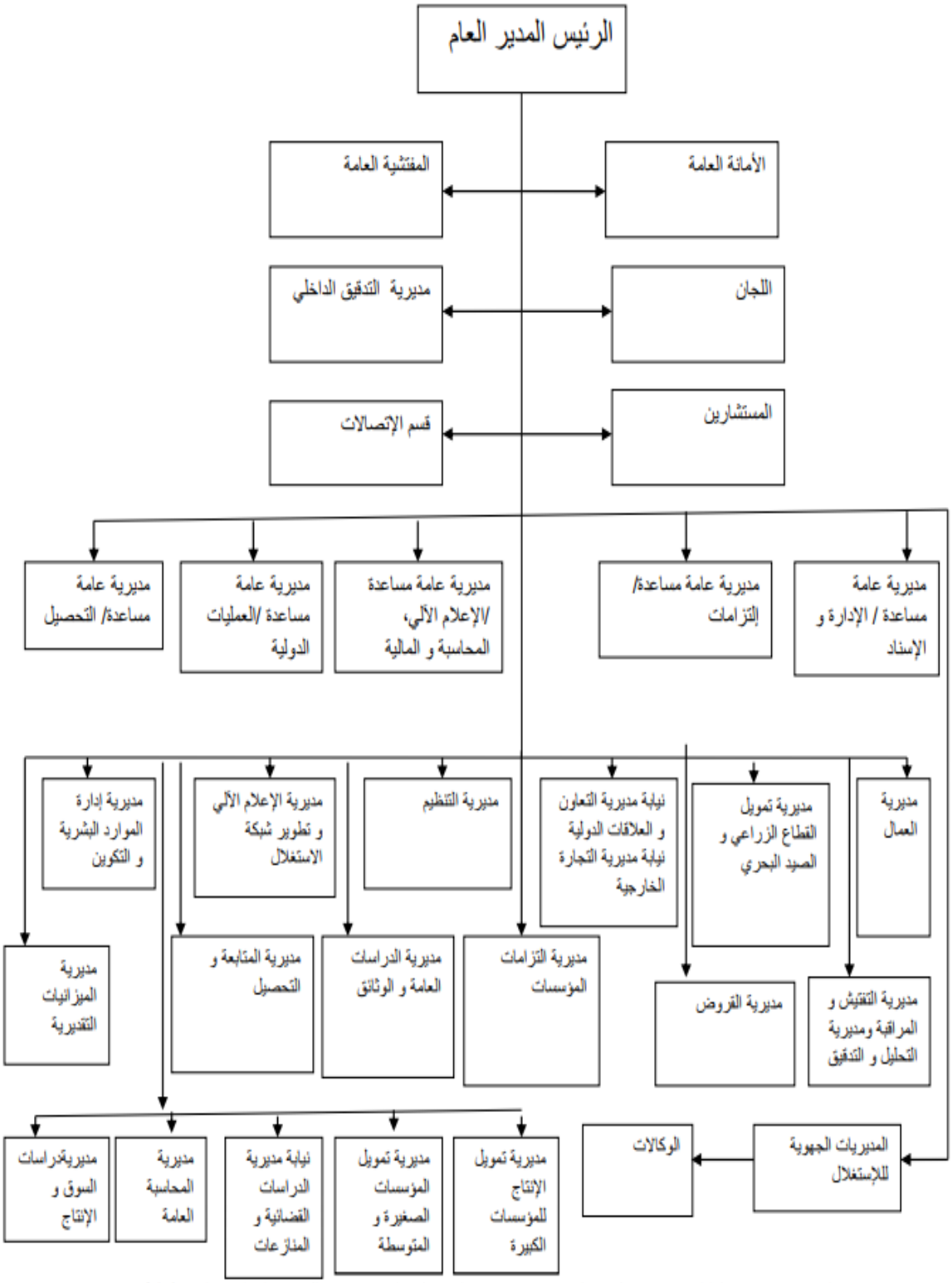

الملحق رقم (2) يمثل جانب الخصوم لميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2022

PASSIF		
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	152 367 638 120,88	75 954 641 636,34
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 224 430 102 825,89	1 196 873 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 193 140 675,06	10 851 312 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 932 784,99	8 200 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	329 999 838,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,03	5 472 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 652 763,36	20 236 203 734,20
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,26
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 826,50	37 475 912 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 426 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 935,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 243,98	626 126 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,62	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

A	ENGAGEMENTS DONNES	450 228 658 965,11	477 393 481 029,62
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	11 547 004,90	15 017 960,98
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	375 038 249 809,45	300 204 402 572,78
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	36 262 465 164,73	86 270 435 271,33
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	38 696 947 027,19	90 682 426 181,08
	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	219 449 958,85	221 199 043,45
B	ENGAGEMENTS RECUS	1 255 148 713 494,96	1 239 740 899 159,49
	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-2 396 261,70	658 495 218,26
	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	423 908 730 173,43	499 944 615 648,41
	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	831 242 379 583,24	739 137 788 292,82

الملحق رقم (3) يمثل مدخلات ومخرجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2022

(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	59 544 173 160,62	62 129 885 406,48
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(18 811 164 605,12)	(16 953 234 812,81)
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	6 714 732 795,43	6 725 966 800,01
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(34 738 704,08)	(36 900 934,86)
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	0,00	0,00
(-/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	604 989 222,88	507 505 543,27
(-) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4 362 119 623,47	2 862 198 330,07
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(48 202 991,63)	(794 762 291,27)
PRODUIT NET BANCAIRE	52 331 908 501,57	54 440 658 040,89
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(21 778 563 433,22)	(19 735 836 641,93)
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1 082 389 682,01)	(1 418 336 562,63)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	29 470 955 386,34	33 286 484 836,33
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(35 724 291 050,42)	(23 357 246 632,05)
(-) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	11 477 192 224,03	6 007 454 805,12
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	5 223 856 559,95	15 936 693 009,40
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(14 217,00)	0,00
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		0,00
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	5 223 842 342,95	15 936 693 009,40
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-387 383 457,65	(2 288 861 724,60)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4 836 458 885,30	13 647 831 284,80

الملحق رقم(4) يمثل جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة2022

الملحق رقم(5) يمثل جانب الأصول لميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2022

ACTIF		
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS – ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ..مالية..و....محاسبة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..مزعاش سهى..... المولود(ة) بتاريخ: 09/11/1998 ب..المسيلة.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 233146.12 الصادرة بتاريخ: 23/8/2018 عن: بلدية المسيلة - مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..... تخصص: مالية و بنوك خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": ..محددات التعثر المالي في البنوك التجارية دراسة حالة "بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بالمسيلة

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 07/06/2023

التوقيع و البصمة

.....

الحاضر ومصدق على توقيع السيد (ة): المسيلة في: 07 جوان 2023
رئيس م ش ب

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
شمان عبد الرحمان

*بحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

عالجت هذه الدراسة محددات التعثر المالي في البنوك التجارية محاولة وصف وتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي، ولدعم الجانب النظري وتثمينه بدراسة تطبيقية كانت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لمعرفة محددات التعثر المالي في البنك التجاري، بإستخدام مجموعة من الأدوات لجمع البيانات لتوفير المعلومات، تمثلت هذه الأدوات في المعلومات والقوائم المالية المقدمة من طرف البنك.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة بالبنك محل الدراسة. أهم هذه النتائج ما يرتبط باختبار الفرضيات. تلك التي تؤكد أن التعثر المالي ليس وليد اللحظة، بل عبارة عن تراكمات ومراحل متسلسلة تؤدي إلى الفشل والإعلان عنه في الأخير، وكذا الدور المهم الذي يلعبه التشخيص المالي لحساب مؤشرات التعثر المالي في بنك محل الدراسة لتدارك الأخطاء قبل فوات أوانها.

الكلمات المفتاحية: تعثر مالي، محددات التعثر المالي، البنوك التجارية.

Abstract

This study addressed the topic of “Determinants Of Financial Distress in Commercial Banks” An attempt to describe and analyze the theoretical relationship between the study variable relying on the descriptive method, in order to support the theoretical side and evaluate it with an applied study, the study was at the level of Agriculture and Rural In order to find out the determinants of financial failure in the commercial bank, using a set of tools to collect data to provide information, these tools were represented in the information and financial statements provided by the bank.The study concluded a number of results related to the bank under study. The most important of these results are related to hypothesis testing. Those that confirm that financial stumbling is not a spurt of the moment, but rather accumulations and sequential stages that lead to failure and its announcement at the end, as well as the important role that financial diagnosis plays to calculate indicators of financial stumbling in the bank under study to remedy mistakes before it is too late.

Keywords: financial failure, determinants of financial failure, commercial banks